PROVISIONAL
S/PV.2584
11 June 1985
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثمانين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١١ حزيران / يونيه ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد مهابر	(ترينيداد وتوباغو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد هوع
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد بروكوفتش روكا
	تايلند	السيد كسمسانت
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد اودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد لنغ كنغ
	فرنسا	السيد دى كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد غالي
	الهند	السيد خان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطلقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٢٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/17213)

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الامم المتحدة (S/17222)

تقرير اضافي للأمين العام متعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (S/17242)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذها المجلس في جلسته الـ ٢٥٨٣، أدعو ممثلة ليبيريا الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس ، شغلت السيدة اوسودى (ليبيريا) مقعدا على طاولة المجلس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لمقرر اتخذ في الجلسة ٢٥٨٣ أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر أعضاء وفد ذلك المجلس الى شغل مكان على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد اكيول (تركيا) رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر أعضاء الوفد مكانا على طاولة المجلس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لمقرر اتخذ في الجلسة ٢٥٨٣ أدعو السيد نجوما الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد نجوما مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة ٢٥٨٣ أدعو ممثلي اثيوبيا ، واندونيسيا ، وانغولا ، واوغندا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبوتان ، وتركيا ، وجامايكا ، والجزائر ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، والسودان ، وغانا ، وفيانسا والكاميرون ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، والمغرب ، والمكسيك ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا الى شغل الأماكن المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

وبناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد ألاتاس (اندونيسيا) ، والسيد دي فيغوريدو (انغولا) ، والسيد اوتونو (اوغندا) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد وصي الدين (بنغلاديش) ، والسيد كام (بنما) ، والسيد تشرينغ (بوتان) ، والسيد تركمن (تركيا) ، والسيد بارنيت (جامايكا) ، والسيد بسايح (الجزائر) ، والسيد لاوتنشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد فون شريندنغ (جنوب افريقيا) ، والسيد كروسا (زامبيا) ، والسيد بريدو (السودان) ، والسيد السموع (غانا) ، والسيد كرّان (فيانسا) ، والسيد اتلي ممبوموا (الكاميرون) ، والسيد لويس (كندا) ، والسيد مالمبيركا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد العلوي (المغرب) ، والسيد مونيوز ليدو (المكسيك) ، والسيد غماري (نيجيريا) ، والسيد ايكازا غبّارد (نيكاراغوا) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) ، المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقّيت رسائل من ممثلي أفغانستان ، وبولندا ، والجماهيرية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية ، وسوى لانكا ، وكينيا ، وماليزيا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، استنادا الى الأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد ظريف (افغانستان) ، والسيد نوفاك (بولندا) ، والسيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد الأتاسي (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد ويجيورداني (سري لانكا) ، والسيد كبيلو (كينيا) ، والسيد زين (ماليزيا) الأماكن المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . المتكلم الأول هو ممثل الصين ، الذي أعطيه الكلمة .

السيد لنغ كنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس، يسرني كثيرا أن نرى سعادتكم ، وأنتم ممثل بارز لجمهورية تريندياد وتوباغو ، تتولون هذا المنصب المرموق ، منصب رئيس مجلس الأمن للمرة الاولى . وأود أن أعرب لسعادتكم عن أحر تهانينا . وانني مقتنع بأنه بفضل حكمتكم وخبرتكم الدبلوماسية الماهرة والثرية ، ستتمكنون بالتأكيد من قيادة هذا المجلس نحو الوفاء بمهامه خلال شهر حزيران/يونيه . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن احترامنا وشكرنا لسلفيكم سعادة وزير الخارجية سد هي سافيلتسيلا والسفير كاسمسرى مثلي تايلند للطريقة الممتازة التي اضطلعا بها بواجبات المجلس الجسام في الشهر الماضي .

بالنظر الى ما تقوم به سلطات جنوب افريقيا من تعويق وتخريب ، لم تنفذ بعد القرارات الرسمية التي اتخذها مجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا ، ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد نظر مجلس الأمن هذه المسألة مرتين في عام ١٩٨٣ واتخذ قرارات أدانت أعمال سلطات جنوب افريقيا المذكورة آنفا ، ورفضت اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة ، اذا ما واصلت جنوب افريقيا اعاقة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فانه ، أي المجلس ، سوف ينظر في التنفيذ القسري لتدابير ضرورية منصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . وقد انقضت حتى الآن سنتان منذ ذلك الحين . ولم تقم سلطات جنوب افريقيا برفض تنفيذ القرارات المذكورة فحسب ، وانما ذهبت أيضا الى حد تصعيد مخططها الجديد بتجاوز الامم المتحدة بما يسمى " التسوية الداخلية " في ناميبيا ،

ومواصلة أنشطتها التخريبية ضد المنشآت العسكرية والاقتصادية في بلدان اخرى في الجنوب الافريقي، مشكلة بهذا تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة بأسرها. ولذلك، فانه من الضرورى تماما أن يعقد مجلس الأمن هذا الاجتماع العاجل للنظر في مسألة ناميبيا.

ان البلدان الافريقية وبلدان عدم الانحياز تعلّق أهمية كبيرة على هذا الاجتماع العاجل، وقد تجلى هذا في وجود عدد كبير من الوزراء من هذه البلدان والسيد نجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو). وسوف تسهم مشاركتهم هنا اسهاما كبيرا في هذا الاجتماع. ويود الوفد الصيني أن يعرب عن خالص ترحيبه بالوزراء الموقّرين وبالرئيس نجوما.

يحتفل في هذه السنة بالذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة والذكرى الخامسة والعشرين لاصدار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وبهذه المناسبة الرسمية، من الأهمية الخاصة أن ينظر مجلس الأمن في مسألة استقلال ناميبيا، وهي أكبر مستعمرة باقية حتى الآن في العالم. وجميع البلدان المؤيدة للعدالة تدرك الآن على نحو أكبر مسؤولياتها الجسام في السعي الى تسوية هذه المسألة الهامة والملحّة.

ووفقا لميثاق الامم المتحدة واعلان انهاء الاستعمار، ينبغي أن تقوم تسوية مسألة ناميبيا على المبدأين التاليين: انهاء احتلال جنوب افريقيا العنصرى وحكمها الاستعمارى لناميبيا، وإعمال حق الشعب الناميبي في تقرير المصير على الصعيد الوطني عن طريق انتخابات حرّة. ووفقا لهذين المبدأين على وجه التحديد، يؤيد الوفد الصيني دوما بنشاط جهود الأمين العام في التشاور مع الأطراف المعنية وبرنامج الامم المتحدة الذى أصدره المجلس في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨)، أى تحقيق استقلال ناميبيا عن طريق وقف اطلاق النار فيها، والانسحاب التام لقوات جنوب افريقيا، والانتخابات الحرة تحت اشراف الامم المتحدة. لقد رأينا باستمرار أن هذه المبادئ تشكل أساس التسوية السياسية للمسألة الناميبية.

لقد أثبت مجرى الأحداث في السنتين الماضيتين علاوة على ذلك أن جنوب افريقيا مسؤولة وحدها عن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولم تتمسك سلطات

جنوب افريقيا فحسب بربط المسألتين اللتين لا صلة بينهما ، وهما استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا وجعل ذلك ذريعة لاعاقة تنفيذ القرارات ، وانما كثفت أيضا من جهودها لدعم القوى المؤيدة لها في ناميبيا وأعلنت " حكومة مؤقتة " على أساس " مؤتمر متعدد الأحزاب " . بل ان هذه السلطات قد خططت أيضا في ١٧ من هذا الشهر لتنصيب نظام عميل في ويندهوك . ويوضح هذا مرة اخرى النوايا الحقيقية لجنوب افريقيا المتمثلة في تجاوز الامم المتحدة ، واستبعاد سوابو واقامة أمر واقع تفرضه في ناميبيا على المجتمع الدولي .

وهذه الأعمال التي تقوم بها سلطات جنوب افريقيا قد أثارت السخط المتزايد في الكثير من بلدان العالم . وقد أدان المجتمع الدولي بقوة موقف جنوب افريقيا المتعنت المتمثل في رفض القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أن حكومات الكثير من البلدان قد أصدرت بيانات أدانت فيها بشدة جنوب افريقيا لسعيها الى اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا . وأصدر رئيس مجلس الأمن في هذا الصدد بيانا في ٣ أيار/مايو ، باسم أعضاء المجلس ، أعلن فيه أن الاجراءات والتدابير التي اتخذتها جنوب افريقيا من جانب واحد لاغية وباطلة . كما أن اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المعقود في آذار/مارس الماضي ، والاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز ، والدورة غير العادية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المعقودة في نيسان/ابريل الماضي ، والاجتماعات العامة الطارئة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كلها أصدرت وثائق هامة تدين جنوب افريقيا .

ومن ناحية أخرى ، فان الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قد حظي بتأييد دولي واسع النطاق في كفاحه في سبيل الاستقلال . وقد وفرت الدول الافريقية في خط المواجهة الدعم القوى للشعب الناميبي وقدمت اسهامات هامة لدعم كفاح الشعب الناميبي . والغالبية العظمى من البلدان الافريقية وبلدان العالم الثالث قد وقفت بقوة الى جانب الشعب الناميبي ، وقدمت كل أنواع الدعم والمساعدة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . كما قدمت العديد من البلدان الغربية ذات الرؤيا السياسية مزيدا من التأييد المعنوى والمساعدة المادية الى الشعب الناميبي . وعلاوة على ذلك ، نجد أن منظمات اقليمية ودولية متعددة ، وكذلك منظمات غير حكومية قد ساهمت بقدر كبير من العمل دعما لكفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، وأن القوى المناضلة من أجل استقلال ناميبيا تنمو وتتزايد باطراد .

ان التحقيق المبكر لاستقلال ناميبيا هو مطلب عاجل ورغبة قوية للشعب الناميبي ولكل الشعوب المحبة للسلم والعدالة في العالم . والوفد الصيني يرى انه يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ على سبيل الاستعجال الاجراءات التالية :

أولا ، ينبغي أن يطالب بأن توقف جنوب افريقيا فورا اقامة " الحكومة المؤقتة " ، وأن تقوم دون شرط بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ واذا واصلت جنوب افريقيا عرقلة تنفيذ ذلك القرار ، فلابد أن ينظر مجلس الأمن في فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ثانيا ، ينبغي أن يطالب المجلس أن يقوم جميع أعضاء المجلس ، وخاصة الأعضاء الدائمون فيه ، بالاضطلاع بمسؤولياتهم بحق ، وأن يبذلوا جهودا حقيقية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن . وينبغي للمجلس أن يوضح انه مما يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة أن يتم اما الاصرار على ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة لها بالموضوع أو المناداة " بالارتباط البناء " وممارسته مع جنوب افريقيا .

ثالثا ، يتعين على المجلس أن يكلف الأمين العام بحفز سلطات جنوب افريقيا على أن تدخل ، على سبيل الاستعجال ، في مفاوضات مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بشأن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويرفع تقرير عن ذلك الى مجلس الأمن .

رابعا ، يتعين عليه أن يطالب جميع البلدان بأن تمارس قدرا أكبر من الضغط السياسي والاقتصادي على جنوب افريقيا عن طريق فرض حظر صارم على توريد الأسلحة والنفط .

خامسا ، يجب عليه أن يناشد جميع البلدان توفير مزيد من الدعم والمساعدة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والدول الافريقية في خط المواجهة .

وأود أن أعرب من جديد هنا عن أن الصين ، حكومة وشعبا ، تعارض بحزم وتدين بقوة سياسة الفصل العنصري التي تمارسها سلطات جنوب افريقيا ، واحتلالها غير الشرعي لناميبيا وأنشطتها القائمة على التدمير والتخريب في الدول الافريقية في خط المواجهة . وستظل الصين ، كعهدها دائما ، تؤيد بحزم كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، تحت قيادة سوابو ، وكفاح دول خط المواجهة لحماية سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية ، وكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل تحقيق المساواة العنصرية والديمقراطية ، وستقدم الصين لها التأييد السياسي والمساعدة المادية . ونحن على اقتناع بأن الشعب الناميبي ، بقيادة سوابو ، سيوحد صفوفه ويواصل كفاحه ، وسيحظى بتحرير ناميبيا واستقلالها في نهاية المطاف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو وزير العلاقات الخارجية في كوبا ، سعادة السيد اسيدورو مالميركا . أرحب بسعادته وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مالميركا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس، بما أنني من أبناء أمريكا اللاتينية ومن أبناء منطقة الكاريبي ، أود ، في هذه اللحظة الحرجة جدا بالنسبة لشعوبنا ، أن أهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن في هذا الشهر . ان وجودكم في منصب رئاسة المجلس هو دليل اضافي دون شك على التزامكم بالقضايا العادلة والنبيلة للشعوب .

وأود أن أشكر أيضا السيد بيرهونغسي كسسري ، سفير تايلند ، على ما قام به من عمل متقن عند ترؤسه المجلس في الشهر الماضي .

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن شكر حكومة كوبا للأمين العام ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كويار ، على جهوده الصامدة للعمل على تنفيذ الاتفاقات التي توصل اليها مجلس الأمن والأمم المتحدة ، والتي من شأنها تمكين شعب ناميبيا من نيل الاستقلال .

لقد استمعنا بالأمس ، في عدد من البيانات التي ألقيت أمام المجلس ، الى عرض لمختلف الأحداث يصف احساسنا بالخزي ازاء موقف النظام العنصري في بريتوريا القائم على رفض مقررات المجتمع الدولي من أجل ضمان استقلال ناميبيا وعلى الهزء بها .

وبغية اكمال هذا العرض التاريخي نعتقد أنه قد يكون من المفيد أن نلفت الانتباه الى أننا في هذا العام نسجل ذكرى مرور ١٠٠ عام على مؤتمر برلين الذي جرى فيه التقسيم الاستعماري لقارة افريقيا وبدء السيطرة الاستعمارية على ناميبيا ، وان الاحتلال غير الشرعي لأراضيها من جانب نظام بريتوريا لا يزال مستمرا بعد ١٠٠ عام .

ولا بدّ لي أن أسلم بأنني لا أعرف ما اذا كان " كتاب الأرقام القياسية للعجائب " يحتوي على الرقم القياسي العالمي للوقاحة ؛ فان كان الأمر كذلك ، لابدّ من تحديثه لأن الخطاب الذي ألقاه بعد ظهر الأمس الممثل العنصري ضرب رقما قياسيا جديدا في الوقاحة . ولكن هذه ليست مسألة ذات بال لأننا نعرف أن نقطة واحدة من الحقيقة كافية لاكتساح بحر من الأكاذيب . وقد استمع المجلس بعد ظهر الأمس الى فيض من الحقيقة عندما أدان ممثلـــو شعوب يبلغ تعدادها بليون نسمة تقريبا النظام العنصري في جنوب افريقيا ، المحتل غـــير الشرعي لناميبيا .

ويستمع المجلس اليوم لشجب الحالة في الجنوب الافريقي ، وعلى وجه التحديد الحالة في ناميبيا ، التي هي نتيجة للأعمال الاستفزازية التي يقوم بها النظام العنصري الكريه .

وفي الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و ١٩٨٥ عقد مجلس الأمن أكثر من ١٣٠ جلســة للنظر في مشاكل الطرف الجنوبي للقارة الافريقية . وفي العديد من تلك الجلسات لم يصـوت ممثلو الولايات المتحدة ؛ وقد امتنعوا ٩ مرات عن التصويت على مشاريع القرارات المتعلقـة بناميبيا أو بالصراعات المتصلة بها . واستخدموا في خمس مناسبات حق النقض ضد مشاريـــع القرارات المقدمة . انه تاريخ طويل يشهد بازدراء النظام العنصري في جنوب افريقيـــا بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وبولاء حلفائه الامبرياليين .

لقد اعتمدت الجمعية العامة في الدورات الخمس الأخيرة التي عقدتها في الفـترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ٣١ قرارا تتعلق بمسألة ناميبيا . ولم تصوت الولايات المتحدة في أيـة حالة من الحالات لصالح اعتماد مشاريع هذه القرارات . ففي ٣١ حالة لم تصوت الولايـات المتحدة مؤيدة ؛ اذ امتنعت ٢٧ مرة عن التصويت وصوتت معارضة أربع مرات .

انه من السهل تحديد هوية ألد أعداء استقلال الشعب الناميبي وأكثر الحلفـاء اخلاصا لنظام بريتوريا العنصري وأنصار نظام الفصل العنصري الشرير . ان الامبرياليـين الأمريكيين والعنصريين في جنوب افريقيا يسيرون جنبا الى جنب في تعاونهم الذي يلطفونـه باطلاق اسم "الارتباط البناء" عليه . فهم يقفون في جانب ، ونحن جميعا والمجتمع الدولـي بأسره نقف في الجانب الآخر مع الوطنيين الناميبيين .

ويجتمع المجلس اليوم بناء على طلب بلدان حركة عدم الانحياز لأن الحالة في الجنوب الافريقي التي كانت خطيرة بحد ذاتها قد زادها نظام بريتوريا العنصرى خطورة ، وهو نظام عمد ، مستندا كالعادة الى حماية نظرائه في واشنطون ، الى اتخاذ قرار من جانب واحد باقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا ، متحديا بصورة سافرة الاتفاقات الدولية المتكررة التي تهدف الى منع هذه المناورات .

ان مصالح وأهداف الامبريالية مشابهة في جوهرها لمصالح وأهداف الفصل العنصرى وان لم تكن متطابقة معها . ان التأييد الامبريالي للعنصريين لا يستهدف فحسب تقديم الكثير من الدعم لنظام الفصل العنصرى بل الدفاع عن المكاسب العسكرية الاستراتيجية التي حققتها الامبريالية نظرا للموقع الجغرافي الهام للمنطقة . وهذا الموقع يضمن ، من بين أمور أخرى ، التحكم في الملاحة في جنوب المحيط الأطلسي وفي الاستغلال المستمر للموارد الطبيعية للمنطقة ، ولا سيما الموارد المعدنية مثل اليورانيوم الذى يسهم اسهاما أساسيا في تطوير الصناعات العسكرية وفي القدرة على زعزعة استقرار الحكومات المستقلة والديمقراطية والمناهضة للامبريالية في المنطقة .

وفيما يلي ما يؤكد تلك الأقاويل : ففي المنطقة التي تهيمن عليها يتقاسم النظام العنصرى المصالح والفوائد مع ٦٣٠ شركة عبر وطنية مقرها في بريطانيا و ٤٩٤ في الولايات المتحدة و ١٣٢ في المانيا الغربية و ٨٥ في فرنسا . ومن الجدير بالذكر أن ٥٠ في المائة من الاستثمار في جنوب افريقيا يعزى الى رأس المال الأجنبي الذى يستأثر بنسبة ٨٧ في المائة من القدرة الانتاجية للقطاع الخاص في البلاد . ان أهم الموارد المعدنية في العالم تتركز في الجنوب الافريقي ، من خط الاستواء الى رأس الرجاء الصالح ، وعلى وجه الخصوص ، الموارد ذات الاستخدامات المدنية والعسكرية .

وهكذا لا يقتضي الأمر امعان النظر مطولا لفهم طبيعة المصالح والالتزامات التي توحد الامبريالية ونظام بريتوريا ، فهي تتجلى في ما يسمى بالارتباط البناء ، الذى يستخدم لاقامة هيمنة أمريكية على المنطقة ، بل هيمنة امبريالية .

ان أهداف العنصريين في جنوب افريقيا واضحة جدا ، فهي ترمي الى توطيد النظام العنصرى واضفاء الطابع القانوني على احتلالهم غير المشروع لناميبيا وادامته ومد

سيطرتهم السياسية والاقتصادية ، وان أمكن العسكرية ، الى جميع الدول الافريقية الواقعة جنوب خط الاستواء . وتحقيقا لذلك وتنفيذا لتوجيهات شريكهم في هذه المناورات ، نراهم يعملون على ادامة الارهاب في جنوب افريقيا ضد السكان السود ؛ ويطاردون المناضلين من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ؛ ويسعون بشتى الوسائل الى احباط جهود وعلاقات الشعوب والحكومات الأخرى المتضامنة مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي تناضل من أجل استقلال ناميبيا ؛ ويسعون الى زعزعة استقرار بلدان خط المواجهة وتدميرها ، ومن ثم استبدالها بأنظمة حليفة للفصل العنصري كما تجلى ذلك في تأييدهم لعصابات الثورة المناوئة في أنغولا وموزامبيق . ويعتبر استمرار الاحتلال الشرعي لناميبيا عنصرا أساسيا وحاسما في الاستراتيجية المشتركة لبريتوريا والبنتاغون .

ومنذ أكثر من شهرين وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس سوابو ، عقد اجتماع استثنائي على المستوى الوزاري لمكتب التنسيق التابع لبلدان حركة عدم الانحياز في نيودلهي للنظر في مسألة ناميبيا . وما كدنا نصل الى نيودلهي - وبينما كنا ، نحن وزراء الخارجية المشاركين في المؤتمر لا نزال في طريقنا الى نيودلهي أو قد وصلنا توا اليها ، سمعنا خبر قرار حكومة جنوب افريقيا باقامة ما يسمى بحكومة مؤقتة في ناميبيا التي هي مسخ راح نظام بريتوريا يشكله طوال عدة أشهر .

ان ذلك القرار لم يكن قرارا جديدا . فمنذ بضع سنوات ولغرض مشابه أقامت حكومة جنوب افريقيا ما يسمى بتحالف تيرنهول الديمقراطي الذى اعتبره المجتمع الدولي في الأمم المتحدة عديم الشرعية وأعلن أن تلك المحاولة محاولة لاغية وباطلة . ومات الحلف موتا طبيعيا عندما رفضه المجتمع الدولي .

ان قرارات عديدة صادرة عن الأمم المتحدة ومختلف الهيئات قد شجبت وأدانت ورفضت على نحو منتظم احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، أنهت الجمعية العامة بصورة واضحة لا لبس فيها انتداب جنوب افريقيا على اقليم افريقيا الجنوبية الغربية . في عام ١٩٧٨ ، بعد مرور اثني عشر عاما على ذلك أكد مجلس الأمن من جديد المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق مجلس الأمن ازاء ناميبيا وكرر :

" تأكيد أن هدفه هو تحقيق انسحاب ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية من ناميبيا ... بمساعدة الأمم المتحدة ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) "

(القرار ٤٣٥ (١٩٧٦) ، الفقرة ٢) .

ومنذ ذلك الحين مرت سبع سنوات عصيبة تعثرت فيها باستمرار المحاولات الرامية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا بالعديد من العقبات التي وضعتها في طريقها حكومة جنوب افريقيا .

ويصدق ذلك على فكرة اقامة منطقة مجردة من السلاح على مسافة ٥٠ كيلومترا من جانبي الحدود بين ناميبيا وأنغولا ، ويصدق أيضا على المناقشات المطولة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ لنظام الانتخاب الذي يتبع ، ويصدق على آخر المناورات ، ألا وهي مناورة مايسمى " بالربط " الذي يسعى الى ربط بداية عملية استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية الأممية من أنغولا .

بتاريخ ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ـ طرحت الحكومة الأنغولية ، تصميما منها على ايجاد حل للتوتر في الجزء الجنوبي من القارة ، ونظرا للطريق المسدود الـذي أدى اليه رفض دول خط المواجهة ورفض افريقيا عامة والمجتمع الدولي لموضوع الربط ، طرحت اقتراحا اقليميا عادلا تم التفكير فيه ملیا ليكون أساسا للمفاوضات داخل اطار الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة المعقدة .

وبالرغم من الموقف المنطقي والمعقول لحكومة انغولا ، تجاوب نظام بريتوريا بتسرع مثيرا شروطا جديدة متغطرسة . وليس باستطاعة اى حكومة تواجه هذا النوع من الشروط الصعبة ، وخاصة جمهورية انغولا الشعبية - ان توافق على شيء من هذا القبيل دون ان تفقد كرامتهـــا وسيادتها .

ويجب ان نتساءل عن الاسباب التي تدفع جنوب افريقيا بعد حوالي عشرين عاما من انهاء انتدابها على الاقليم الى مواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، الامر الذى يوسع هوة الخلاف بين المجتمع الدولي وبين نظام الفصل العنصرى المقيت . ويمكننا هنا التذكير بما ورد في التقرير الذى رفعه مجلس الامم المتحدة لناميبيا الى الجمعية العامة في دورتهـا التاسعة والثلاثين :

" وتحظى ناميبيا بثروة طبيعية وفيرة تشتمل على اليورانيوم واحجار الماس الكريمة والنحاس والرصاص والزنك والمنغنيز وغيرها من الفلزات بالاضافة الى المنتجات الزراعية ومنتجات مصايد الاسماك . بيد أن الموارد البشرية والطبيعية للاقليم تخضع بصورة مطلقة لنظام جنوب افريقيا غير الشرعي وغيره من المصالح الاقتصادية والمالية الاجنبية التي تستغل موارد ناميبيا وتنهبها .

" ويكشف تحليل الناتج المحلي الاجمالي لناميبيا ، حسب القطاع ، عن اختلال توازن الهيكل الاقتصادى للاقليم وعدم استقراره . فالتعدين يشكل قرابة نصف مجموع الناتج المحلي الاجمالي للاقليم ، ولكنه لا يستخدم سوى ١٠ في المائة من الايدى العاملة . والزراعة التجارية توفر دخلا مجزيا لحوالي ٥٠٠ مزارع ابيض يمتلكون اكثر من ٩٥ في المائة من الناتج الزراعي المطروح في السوق ، بينما تشكل الزراعة المعيشية النشاط الاقتصادى الوحيد تقريبا المتروك للسكان الوطنيين ، ولا يبلغ نصيبها في مجموع الناتج الزراعي المطروح في السوق الا نسبة ٢ر٥ في المائة . وعلى وجه العموم ، يسهم القطاع الزراعي بنحو ١٤ في المائة من الناتج

المحلي الاجمالي و ٢٠ في المائة من الصادرات . وفيما مضى ، كانت موارد الاسماك في ناميبيا ذات اهمية اقتصادية . ولكن منذ اواخر السبعينات ، ادى الاستغلال العشوائي الذى مارسته شركات جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الاجنبية الى استنزاف الموارد البحرية للاقليم استنزافا خطيرا . وأدى انهيار صناعة صيد الاسماك الى انخفاض شديد في مساهمات هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي . كما اسفر عن فقد عدة آلاف من فرص العمل في هذه الصناعة وزاد من حدة مشكلة العمالة في ناميبيا ."

(A/39/24 (Part I) ، الفقرتان ٢٥٠ و ٢٥١)

وقد اشار نفس تقرير المجلس الى صعوبة الحصول على معلومات احصائية عن اقتصاد ناميبيا بسبب قيام جنوب افريقيا بالجمع بين الارقام الخاصة بالاقليم وتلك التي تتعلق بجنوب افريقيا ، اذ يقول التقرير :

"اما الارقام المعلنة فهي ارقام مختارة بعناية لاعطاء الانطباع بأن ناميبيا اقليم يفتقر الى مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية ويعتمد اعتمادا شديدا على جنوب افريقيا ."

(المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥٢)

ان اكثر من ٦٠ بالمائة من اجمالي الدخل القومي لناميبيا يدخل في حساب ارباح الشركات ، مما يحرم البلد بصورة قاطعة من الضرائب التي تعزز موارده المالية .

وتشكل المعادن حوالي ٩٠ بالمائة من الصادرات ، وهي معادن تشترك في استغلالها مؤسسات اقتصادية ومالية ضخمة تقع مكاتبها الرئيسية في جنوب افريقيا . وتعمل هذه الشركات بموجب رخص صادرة عن بريتوريا ، وقد جذبتها الى الاستثمار هناك الارباح الهائلة التي تتسنى لها بفضل اليد العاملة الرخيصة التي يكفل نظام الفصل العنصرى توفرها لها .

وتتواجد الخدمات المالية لناميبيا بصورة رئيسية في جنوب افريقيا ، حيث استطاعت منظمة المصارف الاجنبية انشاء علاقات وثيقة مع وزارة الدفاع في جنوب افريقيا . وبالرغم من

ذلك ، فان اقتصاد ناميبيا يعاني ايضا من بعض الاختلالات نتيجة للأزمة الداخلية التي يواجهها النظام الرأسمالي . والدليل على ذلك هو قلة النمو والاستثمارات الخاصة والعامة نتيجة عدم الاطمئنان ، الى مستقبل الاقليم السياسي . ففي عام ١٩٨٣ دخل عدد العاطلين عن العمل الى ٧٥٠٠٠ شخص ، وهو بالاضافة الى ١٠٠٠٠٠ اى اكثر من نصف القوة العاملة غير البيضاء . وهي مؤلفة من مهاجرين يفدون من القسم الشمالي للبلد للعمل للحصول على عقود قصيرة الأجل .

يضاف الى ذلك كله سياسة التمييز المتبعة في مجال التوظيف ضد الاغلبية السوداء وغيرها من العقبات التي يضعها نظام الفصل العنصري امام الاغلبية السوداء . ان عدم استقرار هذه القوة العاملة يؤثر على سار العملية الانتاجية وعلى عملية تطوير المهارات التي تعرقلها اصلا محدودية النظام التعليمي المتاح للسود .

ولمواصلة سيطرتها على ناميبيا ، تحتفظ جنوب افريقيا بجيش قوامه ١٠٠٠٠٠ جندي هذا بالاضافة الى وحدات خاصة تقوم بصورة اعتيادية بشن هجماتها عبر اراضي ناميبيا تحت غطاء المطاردة الساخنة .

ان سياسة اكساب الحرب طابعا ناميبيا التي بدأت منذ انشاء ما يسمى بالقوات الاقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية ، قد ادت الى ربط ناميبيا باستراتيجية العسكرة الكاملة التي تنتهجها جنوب افريقيا . فسياسة التجنيد الاجبارى تفرض على جميع السكان السود الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عاما . ونتيجة لاحتجاج الاهالي على ذلك فرّ مئات من الشباب وانضموا الى سوابو .

وبامكاننا ان نقول الكثير عن انتشار استغلال في ناميبيا ، وعن الاستهانة بالحقوق الاساسية للانسان ، وعن الاكتظاظ غير الصحي في الاراضي "التقليدية" او "الاوطان" اى ما يسمى بالبانتوستانات حيث يعيش آلاف العمال الناميبيين على غير رغبتهم بعيدا عن عائلاتهم . وهذا هو مصدر الارباح الهائلة التي تجنيها الاحتكارات الكبرى والشركات العاملة في ذلك البلد .

وكما هو معروف ، فان كوبا تقدم كل انواع الدعم الى شعب ناميبيا بهدف تحقيق الاستقلال واعداده لبناء وطنه المرتقب ولمحاربة التركة البغيضة للسيطرة الاستعمارية التي استمرت اكثر من ١٠٠ عام . اننا نأمل في ان يصبح الناميبيون اسيادا على ارضهم وعلى مصيرهم . ولهذا السبب اتحنا لاكثر من ١٠٠٠ طالب ناميبي فرص الدراسة في بلدنا وذلك في مدارس قام بزيارتها منذ سنوات السيد كورت فالدهايم ، الامين العام السابق للامم المتحدة ، كما زارها من بعده السيد خافيير دى كوييار ، الامين العام للمنظمة الدولية . وفي تلك المناسبة ، ألقى الامين العام خطابا قال فيه للطلاب الناميبيين انه يأمل في ان تصبح ناميبيا العضو المائة والستين في المنظمة الدولية . وفي ذلك الوقت ايضا أكد الرئيس فيديل كاسترو على ثقة كوبا بقدرة ناميبيا على تحقيق استقلالها مؤكدا انها ستصبح في المستقبل القريب عضوا جديدا في أسرة الدول المستقلة المنضمة الى منظمتنا .

وهذه الزيارة للطلاب الناميبيين في ٢٩ ايار/مايو وقعت تقريبا في نفس الوقت الذى قامت به جنوب افريقيا بأحد اعمالها الارهابية ، حيث قامت احدى فرق الكوماندو التي يقودها ضباط من جنوب افريقيا بمحاولة تدمير منشآت النفط في كابندا ، كذلك وقع هذا العمل الفدائي الجديد الذى يمثل انتهاكا لأبسط قواعد القانون الدولي في نفس الوقت الذى كانت تحاول فيه الولايات المتحدة ان تلعب دور الوسيط بين انغولا وجنوب افريقيا وذلك في مشاورات هدفها الاسراع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) القاضي بتحقيق استقلال ناميبيا وقد تعطلت هذه الخطوات بسبب عناد الفئة العنصرية في جنوب افريقيا وموقف حلفائها المؤيدين لها . فلمدة ثماني سنوات عارض هؤلاء العنصريون وحلفاؤهم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وهم يريدون الآن انشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة التي تضم فئات تكون خاضعة لاوامر جنوب افريقيا ، متجاهلين بذلك سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . لقد حاول هؤلاء تأجيل الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، كما حاولوا تلافي هذا الاستقلال عن طريق التذرع بالحجج التي سبق وان اثيرت قبل سنوات كثيرة عندما كانت انغولا لا تزال خاضعة لسيطرة البرتغال الاستعمارية ، وحين كانت القوات الموجودة على حدود ناميبيا من القوات البرتغالية البيضاء .

وفي السنوات الاخيرة حاولوا ربط بدء العملية المؤدية الى استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الاممية الكوبية من أنغولا . ورغم ان المجتمع الدولي رفض تلك المحاولات رفضا قاطعا ، يجدر بالذكر ان المقاتلين الكوبيين ذهبوا الى أنغولا بطلب من شعب أنغولا وحكومتهـــا ليقفوا الى جانب القوات الشعبية المسلحة لتحرير أنغولا في صد غزو الجيش العنصـــرى واعتداءات اخرى تستهدف تقطيع أوصال جمهورية أنغولا الشعبية الفتية . وان وجودهم في أنغولا ليست له صلة بناميبيا . انه أمر يدخل كلية في نطاق سيادة أنغولا وكوبا .

ان موقف كوبا معروف تماما ويتجلى بوضوح في البيانين الصادرين في ٤ شبـــاط/فبراير ١٩٨٢ و ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ وفي تأييد الموقف الانغولي الذى شرحه الرئيس دوس سانتوس للأمين العام للأمم المتحدة ، في رسالته المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبـــر ١٩٨٤ ؛ وفي البيان الاخير الصادر عن وزير خارجية كوبا الذى يدين قرار بريتوريا تنصيب حكومة عميلة في ناميبيا ؛ وفي تأييدنا قرارات هذه المنظمة وغيرها من الهيئات الدوليـــة ، لا سيما قرارات حركة عدم الانحياز .

اننا نشترك في هذا الاجتماع لمجلس الأمن ، الذى يعقد بطلب من حركتنـــا ، لنطالب باتخاذ تدابير عاجلة للسماح بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى هو الاســـاس الوحيد للحل السلمي للمسألة الناميبية ، تدابير مثل فرض جزاءات اجبارية على جنـــوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

ويتوجب على مجلس الأمن ان يرفض اقامة حكومة عميلة في ناميبيا مفروضة من جنـــوب افريقيا التي تحاول بهذه الوسيلة فرض الامر الواقع لتأخير استقلال الاقليم أو الاضرار بـــه ، والتملص من الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الناميبي . ان تلك الاحداث تشكل تحديـــا جديدا من جانب النظام العنصرى لا يسع المجتمع الدولي أن يسكت عليه .

ان الشروط الجوهرية لخلق مناخ السلم والأمن في جنوب غربي افريقيا تتمثل فـــي استقلال ناميبيا ، والانسحاب الكامل وغير المشروط لقوات جنوب افريقيا من انغولا ، وقطع المعونة عن عصابات " يونيتا " المناهضة للثورة ، وتوفير ضمان دولي باحترام الاتفاقات . وما لم يوف بتلـك الشروط ، لن تنظر أنغولا وكوبا في امكانية تقليل عدد القوات الأممية الكوبية في انغولا .

بيد انه اذا أمعنت بريتوريا وواشنطن في عرقلة الحل العادل السلمي للصراع عن طريق الاليات التي أنشأناها طوال السنوات الماضية ، فلن يكون هناك بديل عن تقديم الدعم المعنوي والمادي الضخم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لتمكينها من تكثيف الكفاح ضد الطغاة . وكما قال بطلنا القومي خوسيه مارتي ، العدو اللدود للامبرياليـة :

" ان الحرب من أجل استقلال الشعب مفيدة ومقدسة ، وان خلق شعب حر نتيجة لها لهو خدمة للبشرية جمعاء " .

وهذه الكلمات وجيهة اليوم في سياق الصراع الذي نجتمع للنظر فيه لما تنطوي عليه من عدل وصدق والتصاق بالواقع .

ان خوسيه مارتي ، الذي يعد الان أولئك الذين وجه اليهم تلك الكلمات التي تلطيخ اسمه باستخدامه عنوانا للاذاعة الاستفزازية المنشأة للتهجم - دون جدوى بالطبع - على الثورة الكوبية ، قد كرس حياته للنضال من أجل استقلال جميع الشعوب المضطهدة وحريتها وسيادتها ضد السيطرة الامبرياليـة ، وأوضح عدالة النضال من أجل أن تمارس حقوق الانسان الاولية تلك في كل مكان تنتهك فيه .

ان كلمات مارتي وجيهة اليوم وجاهة مطلقة وتنطبق كلية على الحالة في ناميبيا وفي أرجاء الجنوب الافريقي واينما انتهكت حقوق الشعوب .

وقد قال الرئيس فيديل كاسترو في ٢٩ أيار/مايو أمام الأمين العام للأمم المتحدة ، الدكتور خافيير بيريز دي كوييار ، والطلبة الناميبيين في كوبا :

" كما تعلمون ما فتئت الامم المتحدة تبذل جهودا كبيرة لتعجيل استقلال ناميبيا . وقد اعرب الامين العام للامم المتحدة هنا عن أمله في أن تصبح ناميبيا الدولة العضو الـ ١٦٠ في الامم المتحدة . ولكن ماذا تفعل [الولايات المتحدة]؟

" في الوقت الذي يجري فيه الامريكيون محادثات مع أنغولا ، وفي الوقت الذي تجري فيه الاتصالات والمفاوضات ، التي يدعون أنهم يقومون فيها بدور الوسيط والموفق بأمانة تامة وحسن نية - رغم انهم هم الذين نظموا ودعموا قوات سافيمبي فضلا

عن دعم جنوب افريقيا - نراهم يحاولون بكل جهدهم تدمير الموارد الاساسية الحيوية لأنغولا . ماذا يتوقع من الفاشيين ؟ ماذا يتوقع من العنصريين ؟ ماذا يتوقع من الطغاة ؟

" ما فتئت انغولا تسعى ، بمؤازرتنا وتعاوننا ، الى صيغة للسلم يتعين أن يسبقها تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا . ما يفعل الجنوب - افريقيون الان ؟ انهم يحاولون تنظيم البانتوستانات في ناميبيا . وأتساءل ، هل للبانتوستانات أي مستقبل ؟ " ولقد أجاب شبيبة ناميبيا : " لا ! "

وتساءل الرئيس كاسترو مرة أخرى " هل سيسمح الشعب الناميبي بانشاء البانتوستانات هناك ؟" ورد عليه شبيبة ناميبيا " بتاتا ! "

وقال الرئيس فيديل كاسترو " انكم لن تسمحوا بذلك ، ولن يسمح بذلك أيضا أبناء جنوب افريقيا " .

واستطرد قائلا :

" لن يكون في الجنوب الافريقي اي حل دون القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ودون استقلال ناميبيا . وأنغولا ترى نفس الشيء تماما ولا يساورنا أي شك في ان موقف أنغولا هو انه ما دام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لم ينفذ ومادامت ناميبيا غير مستقلة ، أو على الأقل ما لم تتخذ الخطوات المحددة الضرورية لتنفيذ القرار وتحقيق الاستقلال الحقيقي ، لن ينسحب جندي واحد من أنغولا . واذا قامت الحاجة الى ارسال المزيد من الجنود ، فسنرسل المزيد ، ففي كل مرة واجهنا عملا عدوانيا من جانب الامبرياليين والعنصريين ، كان ردنا هو أن نشد من أزر أنغولا " .

واختتم الرئيس فيديل كاسترو بما يلي :

" سنبقى هناك الى أن تنال ناميبيا استقلالها ، وان اصدقاء افريقيا وناميبيا سيؤازرونكم الى أن تحققوا الاستقلال .

" وليس بوسع أحد أن يقول على وجه اليقين ما اذا كنتم انتم الذين ستكونون الدولة العضو الـ ١٦٠ في الامم المتحدة أم ان احدى الجزر الصغيرة المجاورة

في ارجاء العالم التي يسيطر عليها المستعمرون ستنال استقلالها وتحمل ذلك الرقم . انني لن أتجاسر فأقول انكم ستكونون العضو رقم ١٦٢ أو ١٦٣ أو ربما ١٦٤ على وجه التحديد ، ولكني أقول يقينا انكم ستكونون في الغد مستقلين " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير العلاقات الخارجية لكوبا على الكلمات الطيبة التي وجهها الي .

المتكلم التالي ممثل باكستان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأبدأ بالاعراب عن امتناني لأعضاء المجلس على اعطائي الفرصة للاشتراك في هذا الاجتماع الهام الذي يعقده المجلس للنظر في مسألة ناميبيا . كما أود أن أعرب عن تهنئتي لكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة تسنمكم رئاسة المجلس عن شهر حزيران/يونيه . ان العلاقات بين باكستان وتريندياد وتوباغو وثيقة وودية تقليديا . فكلانا يؤمن بالنهج الجماعي في السعي الى السلم الدولي والتقدم ، كما نشعر بظن مشترك ازاء القضايا والمشاكل الدولية الرئيسية .

انني على ثقة من ان خبرتكم الكبيرة ومهارتكم الدبلوماسية وصفاتكم الشخصية باعتباركم رحل دولة بارز ووزير خارجية بلادكم ستكون مصدر قوة للمجلس في تناوله القضية الهامة المعروضة عليه ، وستمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة لضمان الاستقلال المبكر لناميبيا .

وانتهز هذه الفرصة ايضا لأقدم امتناننا العميق لسعادة مارشال الجو الاعلى سيد هي سافتسيلا وزير خارجية تايلند للطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال مجلس الامن وللسفير كاسمسرى لقيادته الممتازة لمجلس الامن خلال شهر ايار/مايو ١٩٨٥.

لقد اجتمع مجلس الامن في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ للنظر في مسألة ناميبيا وقام بدراسة شاملة للحالة في الاقليم ، واتخذ القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) ، الذى أدان جنوب افريقيا لاحتلالها غير المشروع لناميبيا ولتعطيلها تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى أعلن مجلس الامن انه يمثل الاساس الوحيد للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا . وعلاوة على ذلك رفض المجلس في هذا القرار بشكل قاطع ربط استقلال ناميبيا بقضايا دخيلة تتعارض مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا .

ومنذ عام ونصف عام ، عندما اتخذ المجلس القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) وكل من الامين العام للامم المتحدة ، ودول خط المواجهة في المنطقة ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية يبذل جهودا نشطة لضمان الاستقلال المبكر لناميبيا عن طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولكن هذه الجهود كلها لم تثمر ، وظلت الحالة داخل ناميبيا المحتلة تتدهور باستمرار .

وتنفيذا للولاية التي عهد بها المجلس الى الامين العام في القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) ، اجرى الامين العام مشاورات مع ممثلي حكومة جنوب افريقيا . وقد اكدت هذه المحادثات مرة أخرى كما يرد في تقرير الامين العام المؤرخ في ٢٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ ثم تقريره الاخير المؤرخ في ٦ حزيران /يونيه ١٩٨٥ ، رفض جنوب افريقيا المتعنت المضي في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولاظهار الاحساس بالمسؤولية ، وضبط النفس والقيادة السياسية ، قامت دول خط المواجهة ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بتحركات دبلوماسية في عام ١٩٨٤ لضمان تعاون جنوب افريقيا في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وعندما دعت جنوب افريقيا الى اجراء محادثات سياسية مع جميع الاطراف المعنية بشأن مستقبل ناميبيا ، وافقت سوابو على الاشتراك في هذا المؤتمر الذى عقد في لوساكا في ايار/مايو من العام الماضي تحت الرئاسة المشتركة للرئيس كنيث كواندا رئيس زامبيا ، والمدير العام لناميبيا المعين من قبل جنوب افريقيا ، ومرة اخرى وافقت سوابو ، مدفوعة بحسن نيتها في اجراء المفاوضات وادراكا منها لمسؤوليتها عن العمل من اجل تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا ، على ان يحضر المؤتمر ممثلو ما يسمى بـ " مؤتمر الاحزاب المتعددة " وهو تآلف سياسي اخترعته جنوب افريقيا وايدته بالكامل سعيا الى ايجاد منافس لسوابو في الاقليم المحتل .

وقد انتهى مؤتمر لوساكا دون ان يتوصل الى نتائج ، عندما رفض " مؤتمر الاحزاب المتعددة " ، وهو عميل لجنوب افريقيا ، الانضمام الى سوابو في تأييد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك لم تمانع سوابو من حضور اجتماع آخر مع ممثلي جنوب افريقيا عقد في تموز/يوليه من العام الماضي في جزيرة الرأس الاخضر . وفي تلك المحادثات ، اقترحت سوابو ان يوافق الطرفان على اعلان مشترك يقدم الى مجلس الامن ويطلب منه بدء عملية تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، بدءا بوقف اطلاق النار فورا ، والامتناع عن القيام بأعمال عدائية . ولكن ممثلي جنوب افريقيا رفضوا الاقتراح كما رفضوا مناقشة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون وجود التزام صارم بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

وطوال العام ، اظهرت الجهود الدبلوماسية الدؤوبة التي بذلتها سوابو وبعض الدول الافريقية ، اكثر من اي وقت مضى مدى تعنت بريتوريا فيما يتعلق بتنفيذ

خطة الامم المتحدة ، ورفضها التعاون مع الامين العام . ولا تزال جنوب افريقيا تربط استقلال ناميبيا بالقضية الدخيلة الخاصة بوجود القوات الكوبية في انغولا ، منتهكة بذلك القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) . لقد خلص الامين العام في تقريره المؤرخ في ٦ حزيران / يونيه ١٩٨٥ ، في جملة امور ، الى ما يلي :

" كما يعلم أعضاء مجلس الامن ، ذكرت في تقريرى الى المجلس في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ (S/15943) انه فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تم بالفعل حل جميع المسائل المعلقة فيما يتعلق بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ومع ذلك فقد بينت في ذلك التقرير ايضا ان موقف جنوب افريقيا فيما يتصل بمسألة سحب القوات الكوبية كشرط مسبق لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل من غير الممكن البدء في تنفيذ خطة الامم المتحدة . ولم يحدث اى تغيير في موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات" . (S/17242 ، الفقرة ٤٥)

وحتى اذا انسحبت القوات الكوبية ، فليست هناك اية ضمانات ان جنوب افريقيا ستخفف من قبضتها على ناميبيا . ان الاعمال التي قامت بها بريتوريا في السنة ونصف السنة الماضيين دليل واضح على تصميمها على ابقاء ناميبيا تحت سيطرتها بصفة دائمة .

وفي العام الماضي بذلت بريتوريا محاولات محمومة لاقامة كيان سياسي عميل وخلق صورة كاذبة عن " الحكم الداخلي " للاقليم . وفي نفس الوقت قامت بتكثيف أعمال القمع في الاقليم ، ولا تزال تمارس سياسة منتظمة لارهاب السكان المحليين عن طريق استخدام قوات الامن العسكرية وشبه العسكرية .

وفي تحرك سياسي فاشل ، حاولت بريتوريا في نيسان/ابريل الماضي ان تكوّن الائتلاف السياسي لـ " مؤتمر الاحزاب المتعددة " وبدأت في تنفيذ مخطط جديد

لاقامة " حكومة مؤقتة " متجاهلة تماما خطة الامم المتحدة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وقد أعلنت بريتوريا الان عن عزمها على اقامة نظام عميل في ناميبيا في ١٧ حزيران/يونيه ، وهو تحرك ادين بالفعل بشدة من جانب الدورة العامة غير العادية لمجلس الامم المتحدة لناميبيا التي انعقدت في الاسبوع الماضي في فيينا .

وقد ذكر الامين العام في تقريره المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ان المصاعب السائدة تفاقمت واعطيت بعدا جديدا بقرار جنوب افريقيا الاخير انشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا . ان هذا العمل غير المشروع الجديد الذى ترتكبه جنوب افريقيا ضد ناميبيا ، يجب ان يرفض بكل شدة وبجميع الموارد المتاحة ، ليس لانه يعتبر تحديا للامم المتحدة والمجتمع الدولي فقط بل لانه تحرك سياسي خبيث يرمي الى حرمان شعب ناميبيا من حقه المشروع في تقرير المصير .

وقد صاحبت مناورات بريتوريا السياسية حملة جديدة من اعمال القمع والتخويف لاجبار شعب ناميبيا على قبول املائها لارادتها عليه . فهناك افادات مستمرة وحكايات مفزعة عن تصرفات وحدات من قوة العمل الخاصة السيئة السمعة والتابعة لجنوب افريقيا التي ترعب المواطنين الابرياء وتضربهم ، والتي تنتهك حرمة الكنائس واماكن العبادة الاخرى .

ومنذ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، فرض جيش الاحتلال التابع لجنوب افريقيا في ناميبيا ، التجنيد العسكرى الالزامي على جميع الناميبيين الذكور من سن ١٧ الى سن ٥٥ وأرغمهم بالقوة على العمل في جيش الاحتلال الاستعمارى . ويتعرض من رفض ذلك للمحاكمة . فمن الواضح ان نظام بريتوريا ينوى استخدام الناميبيين ضد الناميبيين .

ان حملة القمع التي تقوم بها جنوب افريقيا وخطتها الرامية الى تقسيم الشعب الناميبي سيكون مصيرهما الفشل ولن يكتب لهما النجاح في تقويض الكفاح البطولي للتحرر الوطني الذى يشن بقيادة سوابو . وبالمثل ، فان المناورات السياسية لبريتوريا أو أعمال الارهاب التي تقوم بها لن تثني الدول الافريقية عن تقديم المساعدة للشعب الناميبي وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في قضيتهما النبيلة التى تحظى بتأييد لا حدود له من جانب الشعوب المحبة للحرية في جميع أنحاء العالم .

وقد جاء آخر تعبير عن تضامن المجتمع الدولي مع قضية استقلال ناميبيا في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز، الذي عقد في نيودلهي في شهر نيسان/ابريل الماضي، خصيصا لغرض اجراء تقييم للحالة في ناميبيا وما يتصل بها، والنظر في الطرق والوسائل التي تتيح لبلدان عدم الانحياز تقديم المساعدة لكفاح التحرير الذي يخوضه شعب ناميبيا. وفي الحقيقة، فان هذه الدورة لمجلس الأمن، التي تحضرها وفود عالية المستوى يرأسها في كثير من الحالات وزراء الخارجية، انما تنعقد تلبية لقرار اتخذ في هذا الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز.

وبعد أن أجرى وزراء بلدان عدم الانحياز المجتمعين في نيودلهي استعراضا متعمقا للحالة، طلبوا الى مجلس الأمن أن ينفذ قراراته المتصلة بناميبيا، وخاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وأوصوا بفرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وريثما يتم ذلك، يوصي برنامج العمل الذي أقره المكتب أن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ التدابير الطوعية التالية ضد جنوب افريقيا: أولا، قطع العلاقات الدبلوماسية؛ ثانيا، التقيّد بالحظر النفطي؛ ثالثا، وقف الاستثمار فيما يتعلق بالمصالح القائمة، وحظر القيام باستثمارات جديدة، وادخال المثبطات تحقيقا لهذه الغاية؛ رابعا، رفض تقديم تسهيلات التحليق الفوقي والهبوط للطائرات، وحرمان سفن أعالي البحار من حقوق الرسوّ؛ خامسا، منع بيع عملة الراند كروغر وسائر العملات الأخرى التي تسك في جنوب افريقيا؛ سادسا، المراعاة التامة للمقاطعة الرياضية والثقافية لجنوب افريقيا؛ سابعا، التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، وتنفيذ هذه الاتفاقية.

وطالب الوزراء أيضا بالانفاذ الدقيق لحظر الأسلحة الالزامي المفروض على جنوب افريقيا بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧)، وبالمراعاة الدقيقة من جانب جميع الدول لقرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤).

ان باكستان تؤيد بقوة التدابير المؤقتة التي أوصى بها مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز، وتعتقد اعتقادا راسخا بأن ما من شيء يقل عن فرض جزاءات الزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يمكن له أن يجبر جنوب افريقيا على الامتثال للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨). ويتعين على مجلس الأمن أن يفي بالتزامه ازاء شعب ناميبيا عن طريق القيام بكل ما في وسعه لتنفيذ خطته، كي ينهي بذلك الفصل القاتم من تاريخ الاستعمار في ناميبيا والآلام المؤسفة التي يعاني منها شعب ناميبيا.

وتتحمل الدول الغربية الخمس التي وضعت خطة الأمم المتحدة، وكذلك الدول التي لها نفوذ في جنوب افريقيا، مسؤولية خاصة تتمثل في التعاون مع المجلس من أجل تحقيق هذا الهدف. ان تغاضيها المستمر عن السلوك الحالي الذي تنتهجه جنوب افريقيا لن يؤدي الا الى اطالة حرمان الشعب الناميبي من حريته وتفاقم الخطر الذي يهدد السلم والأمن في منطقة الجنوب الافريقي كلها.

ان عام ١٩٨٥ يصادف الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ولوعدها بالسلم والحرية والتقدم لشعوب العالم. وتعدّ مناقشة مجلس الأمن لمسألة ناميبيا في هذا العام تذكرة مثيرة للحزن بأن مسألة ناميبيا لم تحسم بعد، على الرغم من أنها مابرحت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة طيلة السنوات الأربعين التي مرت على وجودها. ان استقلال ناميبيا قد آن أوانه منذ زمن طويل. ويتعين على مجلس الأمن الآن أن يضع خطة عمل ملموسة تقوم على أساس اطار زمني محدد لتنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨).

ويصادف عام ١٩٨٥ أيضا الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، حركة التحرير الوطنية الوحيدة والحقيقية للشعب الناميبي. وان الطريقة الشجاعة والبصيرة والصبورة التي قاد بها السيد سام نجوما، رئيس سوابو، كفاح الشعب الناميبي تستحق منّا كل الثناء والتقدير. وان باكستان، حكومة وشعبا، تحيي بطولة سوابو وشعب ناميبيا وتتعهد بتقديم دعمها الراسخ لقضية استقلال ناميبيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لغانا ، سعادة السيد عبيد السموع . أرحب به وأدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد السموع (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد جئت اليوم الى هذا المجلس الموقر لأضم صوتي ، بوصفي ممثلا لغانا ، الى صوت زملائي في منظمة الوحدة الافريقية ، وصوت زملائي في حركة عدم الانحياز ، بشأن استمرار السيطرة الاستعمارية غير المشروعة على اقليم ناميبيا . ولكنني أود أيضا ، اذا سمحتم لي ، أن أضطلع بهذه المسؤولية الهامة باسم لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، التي يشرفني أن أكون رئيسها الحالي .

ولكن اسمحوا لي قبل أن أدخل في لبّ الموضوع ، أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، باسم حكومة غانا وباسمي شخصيا ، عن السعادة والارتياح لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن . ان البلد الذي تمثلونه — ترينيداد وتوباغو — لا يرتبط تاريخيا فحسب بغانا ، بل أن بلدينا يتمتعان حاليا أيضا بعلاقات دبلوماسية واثنية وثقافية وثيقة طوال سنوات عديدة . وعلاوة على ذلك ، أود أن أنوّه بصفة خاصة بمنجزاتكم بوصفكم سياسيا ومفاوضا بارزا على حدّ سواء — وهما صفتان ضروريتان للنجاح . ومن حسن حظ المجلس ، بل والمجتمع الدولي بأسره ، انكم ترأسون هذه المناقشة الهامة .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأحيي وأشكر بكل اخلاص جميع أعضاء المجلس لاتاحة الفرصة لي اليوم للادلاء بهذا البيان باسم حكومة بلادي وباسم شعوب افريقيا .

ان مسألة استقلال ناميبيا مابرحت معروضة على الأمم المتحدة ، ولاسيما على هذا المجلس الموقر ، لما يربو على ٢٠ عاما . ولكن ما يميز هذه المناقشة عن جميع المناقشات السابقة هو انه ، نظرا للتطورات الأخيرة في الاقليم ، يتطلع العالم كله تقريبا — وبالتأكيد الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي — الى هذا المجلس لتحقيق الاستقلال الفوري لهذا الاقليم .

ولتمهيد السبيل أمام الاجراء الحاسم الذى طلب الى المجلس أن يتخذه الآن ، من المفيد أن نراعي بضع حقائق ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظر في المسألة في هذا المجلس وهي حقائق أدى مرور الوقت وتكاثر الأحداث الى طمسها مؤخرا .

اننا نرى انه ينبغي لأى اجراء يتخذ الآن أو في المستقبل فيما يتعلق بناميبيا أن يقوم على الفهم الذى لا غبار عليه بأن استمرار وجود جنوب افريقيا في الاقليم أمر غير شرعي ويشكل عائقا لتمتع الناميبيين بالحرية . ان بعض الأطراف المشتركة مؤخرا في البحث عن حلول للمأزق الناميبي قد ساعدت نظام بريتوريا بعدم ابرازها هذه الحقيقة بما فيه الكفاية ، بل ان هذا النظام أصبح يشعر بأنه يطارد بطريقة غير عادلة . وبكل احترام للحكومات المشتركة ، أقول ان معاملتها التفضيلية لنظام بريتوريا تمثل تحولا عن سياسة الأمم المتحدة والاعلانات السابقة الصادرة عن هذا المجلس . ان ناميبيا ، في الواقع ، هي اقليم طلبت الأمم المتحدة الى نظام بريتوريا الجلاء عنه فورا ، لتمكين الناميبيين من التمتع بحقوقهم بموجب الميثاق في جو من الحرية أفسح . وتؤكد جميع القرارات الصادرة عن هذا المجلس وعن الجمعية العامة وفتاوى محكمة العدل الدولية على وجهة النظر هذه ، وينبغي أن تبقى أساسا للقرارات التي يتخذها المجلس الآن وفي المستقبل .

الحقيقة الثانية التي لا مراء فيها حول مسألة ناميبيا كلها هي أن الأمم المتحدة، قبل غيرها من المنظمات أو الحكومات أو الأفراد ، لاتزال تضطلع بمسؤولية رسمية ازاء الاقليم بحكم سلطاتها بموجب الميثاق . وليس من شأن بث أى شكوك حول هذه المسؤولية ان يقوض السبيل الى السلم والانصاف والعدل في الاقليم فحسب وانما أن يقوض أيضا الموثوقية في الأمم المتحدة وتصميمها وارادتها السياسية ، وهي الهيئة التي تتطلع اليها جميع الشعوب والبلدان لاقامة نظام عالمي جديد أكثر انصافا . يقضي الميثاق بأن المجلس يتمتع بالسلطات اللازمة لكفالة التنفيذ الفعلي لولاية الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاقليم ، وهذا ما حدا بنا الى أن نأتي الى المجلس في هذا الوقت سعيا الى تحقيق الحرية والعدالة لناميبيا ، وان كانت المشكلة قد نظر فيها في محافل أخرى كثيرة بدرجات متفاوتة من النجاح .

ثالثا ، من المفيد للمجلس أن يأخذ في الحسبان حقيقة أخرى تتعلق بهذه المسألة ، وهي أن الحالة في الاقليم قد تردت منذ آخر مرة نظر المجلس فيها هذه المسألة ، بما يترتب على ذلك من نتائج وخيمة على السلم والأمن الدوليين والوطنيين . ان جنوب افريقيا ماضية في فرض تسوية داخلية تتجاهل مصالح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره . وما برح الرجال والنساء والأطفال يموتون دون مبرر نتيجة للعنف الذى يتعرض له شعب ناميبيا على يد نظام بريتوريا .

رابعا ، ينبغي أن نسلم بأن انهاء استعمار ناميبيا ، وفقا للخطة الواردة في قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لايزال يراوغنا بسبب عدم اخلاص وصدق نظام بريتوريا . لقد أبدى هذا النظام في تعامله مع الأمم المتحدة وشعب ناميبيا ميلا لا شك فيه نحو المراوغة ، مما حال بلا شك دون اتخاذ اجراءات هادفة من شأنها أن تحقق استقلال الاقليم . لقد شهدنا جميعا مؤخرا - على سبيل المثال - دعوى نظام بريتوريا بأنه قد سحب جميع قواته من أنغولا في الوقت الذى يرسل فيه عملاءه الى ذلك البلد لغرض خسيس هو القيام بالتخريب . ومما لا شك فيه ، أن هذه الازدواجية تسئ الى صورة هذا النظام الذى يزعم أنه معني بشكل جدى بالبحث عن تسوية للمسألة الناميبية .

اننا نرى أن الحقائق التي أوجزتها توا ينبغي أن تكون أساس نظر المجلس في هذه المسألة التي تثير السخط ، من اجل التوصل الى حل لا يكفل فحسب احراز تقدم في مساعي المجلس في هذه المسألة ، بل ويساعد أيضا في ممارسة الارادة السياسية الصحيحة لصالح المبادئ الواردة في ميثاقنا .

اننا اذا اتفقنا على شرعية كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال ، ومسؤولية الأمم المتحدة منذ صدور قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د-٢١) فلماذا اذن طال الوقت لتحقيق استقلال الاقليم ؟ ان السبب الرئيسي هو أن حكومات العالم الغربي بصفة خاصة تعوزها الارادة السياسية اللازمة لكي تفعل ناميبيا والناميبيين ما لم تضيع وقتا لفعله لاجزاء أخرى في العالم في حالات أقل تهديدا . وليس من الضرورى أن أتناول بالتفصيل أسباب هذه المعاملة التفضيلية لانها واضحة جلية . وتوضح السجلات أن ممثلي هذه الحكومات استخدموا الحجة الدستورية الواحدة تلو الأخرى لحماية نظام بريتوريا خلال المداولات السابقة بشأن ناميبيا في المجلس . ان تشدد وتحدى النظام العنصرى قد تدعما عند ما قام أكثر أصدقائه نفوذا بحثنا على عدم اتخاذ اجراء في الأمم المتحدة وبغية اتاحة الفرصة لهم لاجراء مفاوضات مع نظام بريتوريا من أجل استقلال الاقليم . وفي نهاية المطاف ضاع وقت كثير عند ما حاول فريق الاتصال التوصل الى حل .

ان الارتباط البناء ، وهو الاسم الذى أطلق على سياسة الاقناع ، قد تحول الى مضيعة لوقت الجميع . وواضعو هذه السياسة هم وحدهم المعجبون بسيرها . وهذه السياسة في شكلها الحقيقي لا تعدو أن تكون مبادرة أتاحت الوقت لاستمرار عدم الشرعية وأعمال القمع ومكنت النظام العنصرى من تحدى الأمم المتحدة . وفي ظل هذه الظروف ، لا خيار لنا الا أن نواصل ادانة سياسة الارتباط البناء لانها غير فعالة وتحبط رغبات المجتمع الدولي .

بالاضافة الى سياسة " الارتباط البناء " غير البناءة كانت هناك مشكلة " ربط " استقلال ناميبيا بوجود قوات كوبية في جمهورية انغولا المجاورة . ومن جانبنا ، فاننا لم نوافق على هذا الموقف لانه يقوض سيادة أنغولا ، وهي عضو في الأمم المتحدة . لا يخفى

على أحد أن ربط المسألتين لم يكن وليد أفكار نظام بريتوريا وانما كان من صنع آخريـــن ، لهم مآربهم الايديولوجية ، ومن ثم ينبغي ألا يتورط المجلس فيها . اننا مقتنعون أشـــد الاقتناع بأن هذا شيء دخيل على الحاجة الى انهاء استعمار ناميبيا بسرعة ، وبأن على المجلس ألا يوفر محفلا للترويج المباشر أو غير المباشر لهذه النظرية التي تضـــر بشعب ناميبيا المقهور .

وعلى أية حال ، ينبغي النظر الى هذه السياسة على أنها بالية لان الحكومـــة الانغولية جعلت موقفها بشأن انسحاب القوات من أراضيها واضحا تماما ، وذلك بتقديم صيغة عملية معقولة جدا لهذا الغرض . لهذا ليس ثمة سبب لأن يتمسك أحد بنظريـــة الربط غير الصحيحة . وأود في هذه المرحلة أن أعرب عن تأييدنا الكامل لحكومة أنغـــولا لتفهمها وروحها التعاونية ونضجها السياسي في هذه المسألة ، ونأمل أن يتعلـــم الآخرون من موقفها البناء .

ان صبر وتسامح الأمم المتحدة ، ولاسيما مجلس الأمن ، قد نفذ في السنـــوات الثلاث الأخيرة ولاسيما عن طريق الأعمال المتزامنة التي تقوم بها بشأن نزاع ناميبيا بعض الأطراف من خارج الأمم المتحدة . واليوم ، فان المجتمع الدولي ليس لديه شيء يبديـــه بشأن هذه المبادرات التي أعربت معظم الدول الأعضاء عن شكوكها حولها منذ نشأتها . لقد حان الوقت لأن تعود الى الخطط التي صيغت بدقة واتفق عليها في المجلس والتي لا ينتقص منها مرور الوقت أو ظهور البدع الجديدة . انني أشير الى قراري مجلس الأمـــن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) اللذين لا يزالان يشكلان الأساس المصالح السلمـــي الوحيد لحل المشكلة الناميبية . واسمحوا لي أن أذكر أعضاء المجلس بأن الخطة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هي الاجراء الوحيد الذى قبلته بالاجماع جميع الأطراف المعنية بوصفها أفضل سبيل لتحقيق حرية واستقلال ناميبيا ، لذلك نحث المجلس على أن يمارس خلاصة ما لديه من سلطة في هذه الامور كي يبدأ تنفيذ الخطة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . أما أية تجارب أخرى لنظريات جديدة فلا يمكن الا أن تعني التغاضي عن عدم الشرعية وأن تؤدى الى زيادة المعاناة البشرية .

عند تحديد ما نتخذه من اجراء مستقبل ، نحث المجلس على أن يأخذ تعليقات الأمين العام في الاعتبار ، وهي واردة في تقريره S/17242 نظرا لانها تتناول العقبات التي تقف في سبيل احراز التقدم . ان الأمين العام يوضح في ملاحظاته الختامية ثلاثة أسباب للازمة الراهنة . السبب الأول هو :

". . . ان موقف جنوب افريقيا فيما يتصل بمسألة سحب القوات الكوبية كشرط مسبق لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل من غير الممكن البدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة " . (S/17242 ، الفقرة ٤٥)

والسبب الثاني هو أن بريتوريا لم :

". . . تبلغ الأمين العام باختيارها للنظام الانتخابي بغية تسهيل التنفيذ الفورى وغير المشروط لخطة الأمم المتحدة . . . " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٤٦)

والعقبة الثالثة ، وفقا لما ذكره الأمين العام، كانت:

". . . قرار جنوب افريقيا الأخير انشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا ". (المرجع نفسه ، الفقرة ٤٧)

اننا نرى أن هذه نواح لا يحتمل أن يغير نظام بريتوريا موقفه بشأنها .

اننا ندرك أن المجلس قد حاول في الماضي تجربة وسائل أخرى لاقناع نظام بريتوريا بانهاء احتلاله غير المشروع لناميبيا وتحديه للأمم المتحدة ، الا أنه من الواضح لنا تماما أن النظام العنصرى لا يمكن أن يوثق فيه بأنه سوف يقود الاقليم فورا الى الاستقلال وفي ضوء ذلك ، لا يكون أمام المجلس بديل سوى أن يلجأ الى تدابير أخرى واردة في الميثاق لتحقيق أهدافه . ولطالما مثلنا أمام هذا المجلس لكي نطالب بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا فيكون مصير نداءاتنا هو الاغفال .

وكما يعلم المجلس دون شك ، فان العديد من الحكومات ومجالس النواب والمنظمات والشركات غير الحكومية في أجزاء عديدة من العالم الغربي قد بدأت في اتخاذ قرارات لصالح الجزاءات . ونرى أن صورة المجلس ستشوه كثيرا وأن سلطة الأمم المتحدة ستتقوض اذا تبين أنهما لم يفكرا في الجزاءات الا بعد أن فرضها الجميع بشكل أو بآخر . والجزاءات هي الوسيلة السلمية الأخيرة لانقاذ ناميبيا والجنوب الافريقي من الدخول في مزيد من الصراع العنصري العنيف . واذا كان من العسير مراقبة الجزاءات الشاملة وتنفيذها فورا ، فيمكن أن يتفق المجلس ، على الأقل ، على جزاءات اقتصادية تكون انتقائية ولكن فعالة .

لا أود أن أدع هذه الفرصة تمر دون أن أشيد أيما اشادة بالأمين العام ، سعادة السيد خافيير بيريز دى كويبار ، وفريقه من خبراء الأمم المتحدة الذين خدمونا جيدا حتى الآن ، ومازالوا يواصلون سعيهم لحل المشكلة الناميبية ، على الرغم من الصعاب الجسام. ونحن ندرك الاحباطات التي صادفها الأمين العام حتى الآن ، ونود أن نعرب له مجددا عن ثقتنا في الجهود التي يواصل دون شك بذلها ، وعن تأييدنا لهذه الجهود .

وختاما ، أود أن أعيد صياغة اسهاماتنا في هذه المناقشة التاريخية . ان أحداث السنوات القليلة الماضية تقنعنا انه ينبغي لنا أن نتخلى عن الخطب البلاغية وأن نتبع اجراءات عملية تقوم على أساس الميثاق . ولكي نفعل ذلك ، فاننا نحث هذا المجلس على أن يضطلع مجددا بالدور القيادى في هذه المسألة ، وهو دور يتعرض لخطر النزول عنه لبلدان معينة . ونود أن نذكّر مع الاحترام بأن الأمم المتحدة قد أنشئت منذ أربعين سنة استجابة لرغبة قوية في السلم . ووجهتها لم تتغير على مر السنين ، ولهذا ينبغي لأعلى هيئة فيها ألا تعطي انطباعا خاطئا بأن ما يتعرض له السلم في ناميبيا من تهديد وانتهاك ليس مدعاة كافية للقلق ولا تخاذ اجراءات حاسمة . وبالنظر الى أن الاستعمار ، والاحتلال غير المشروع لاقليم ما ، وتحدى المجلس ، والخسائر البشرية والعنصرية ، هي العناصر التي لا خلاف على أنها مكونات المشكلة الناميبية ، فلا يمكن للمجلس أن يقف ساكتا أو أن يتقاعس . ان فعل ذلك سيكون بمثابة تغاض غير مباشر عن الظلم . ان العالم كله يتابع هذه المناقشة ، ونأمل ألا يخيب أمل المجتمع الدولي في قدرة المجلس على دعم الحرية والعدالة والحياة البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل غانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أذكر أن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يتقدم اليكم ، سيدى ، بتهانيه على ترؤسكم مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه . واننا لعلى ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الثرية ستسهم اسهاما كبيرا في نجاح عمل المجلس وفي انبثاق نتيجة مثمرة عن هذا الاجتماع الهام جدا .

كما نعرب عن تقديرنا أيضا لسلفكم ، الممثل الدائم لتايلند ، السفير كاسيسرى ، لتوجيهه الرشيد لعملنا أثناء شغل منصبه المرموق في شهر أيار/مايو .

ويود وفد بلادى أن يشكركم ، سيدى الرئيس ، ويشكر الأعضاء الآخرين في المجلس لاتاحة الفرصة لي لتوضيح موقف الجمهورية الديمقراطية الألمانية ازاء الحالة في ناميبيا . نحن نعتبر أن عقد هذا الاجتماع ، بناء على طلب مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الافريقية ، أمر واجب تماما . لقد شهد العالم الارهاب القاتل المتزايد الذى يقوم به النظام العنصرى في جنوب افريقيا داخل البلد ، وأعمال العدوان والتخريب المستمرة ضد الدول المجاورة ، وخاصة حملة الارهاب الموجهة ضد الشعب الناميبي .

لقد تابعنا باهتمام شديد مسار هذه المناقشة . وقد أوضح الكثير من المتكلمين بحق الحالة المتفاقمة في الجنوب الافريقي الناجمة عن السياسة البغيضة التي ينتهجها العنصريون . ان ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ورئيسها سام نجوما ، قد حلل لنا الحالة على نحو يثير الاعجاب ، وقدم أدلة لا حصر لها على السياسة الاجرامية التي تنتهجها جنوب افريقيا . ان هذه السياسة التي تشكل ، أكثر من أى وقت مضى ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين لم يكن انتهاجها مستطاعا لولا أن نظام الفصل العنصرى يعرف تماما أن الدوائر الرجعية الامبريالية تقف الى جانبه .

ان نظام بريتوريا ، في تحد وقح لكل القوى الملتزمة بدعم كفاح ناميبيا في سبيل الاستقلال ، قد شرع في محاولة جديدة لخلق " حقائق " ، ترمي بوضوح الى مراوغة الأمم المتحدة والسعي الى تحقيق مصالح استعمارية جديدة . وبعبارة أخرى ، فان هذا النظام يعتزم ابقاء ناميبيا في براثن حكام جنوب افريقيا وتحويلها الى دولة عميلة . ان ما يسمى " بالتسويات الداخلية " ليس الا بديلا لادامة العلاقات الحالية القائمة على الاستغلال والاضطهاد في اساءة استخدام اقليم ناميبيا بوصفه نقطة انطلاق لأعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا ، ولمحاولات زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة واستخدام سياسة الارهاب الصادر عن الدولة ضدها . ومما يثير القلق ، في هذا السياق ، زيادة عسكرة الاقليم المحتل بصورة غير شرعية .

ان بلدي ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، يرفض رفضا جازما المناورات التي يقوم بها العنصريون لأنها تتعارض تعارضا مباشرا مع مقررات الأمم المتحدة ، ومع التقدم والسلم والأمن ، وذلك ليس في منطقة الجنوب الافريقي وحدها .

ان العمل الأخير الذي قامت به جنوب افريقيا هو آخر حلقة في سلسلة من المحاولات لاستبعاد سوابو من عملية حل مسألة ناميبيا . وكل هذا يقترن بتوجيه اتهامات وافتراءات لا مبرر لها الى منظمة التحرير ، وشن هجمات على الأمم المتحدة بسبب دعمها للممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

وفي السنوات الخمس والعشرين من وجود المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، حظيت هذه المنظمة باعتراف الجماهير الدولية التقدمية وباحترامها . لقد أبدت أقصى قدر من المرونة في المجالين السياسي والدبلوماسي وأظهرت صمودها في الكفاح المسلح اللازم .

ان تخطي منظمة التحرير سيجعل من المستحيل ايجاد تسوية عادلة لمسألة ناميبيا . وسيواصل حزب الوحدة الاشتراكي لالمانيا ، وحكومة وشعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الوقوف بعزم الى جانب سوابو في سعيها الى تحقيق الاستقلال الحقيقي وتقرير المصير للشعب الناميبي .

ان تضامننا مع سوابو ، ودعمنا لها بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، سيؤديان الى القضاء على بؤرة من بؤر الصراع والى صيانة السلم .

نحن نعتبر أن التضامن مع سوابو ، ومع المؤتمر الوطني الافريقي ودول خط المواجهة يشكل اسهاما هاما في الكفاح ضد نظام الفصل العنصرى .

وثمة اتفاق واضح بين الدول على أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكّل أساسا لتسوية مسألة ناميبيا . الا أنه منذ اتخاذه في عام ١٩٧٨ شهدنا مرارا وتكرارا أنشطة واسعة النطاق تجرى بقصد تقويض ذلك القرار . والتجاهل الصارخ لأحكام ذلك القرار لم يكن ممكنا الا لأن العنصريين على يقين تام من الدعم الذى يتلقونه من حلفائهم الامبرياليين ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو دعم تقرره مصالح استراتيجية واقتصادية عالمية . وان الادانات اللفظية والتدابير الواهية فيما يتعلق بتصرّف جنوب افريقيا القائم على التحدّى لا يمكن أن تخدع أحدا فيما يتصل بهذه الحقيقة .

والحقيقة انه أطلق دائما العنان لبريتوريا للقيام بالمناورات . فقد قامت من قبل بمحاولة لمثل هذه التسوية الداخلية في ناميبيا ولكن ما يسمى بتحالف تيرنهول الديمقراطي الذى اقيم في ذلك الوقت قد مني بالفشل المشين . ثم وضعت ، بظهور فكرة " الربط " عقبة مصطنعة أخرى في طريق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والآن ، وبالنظر الى الرفض الساحق لفكرة " الربط " هذه وبالنظر الى الحركة الجماهيرية المتزايدة في جنوب افريقيا والعمل الدولي لتصفية الفصل العنصرى ، فان العنصريين يلجأون الى حيلة جديدة لتحويل الأبصار عن الأزمة التي تكتنف نظامهم ولتحطيم الجبهة المناهضة للفصل العنصرى أو اضعافها على الأقل . وان الوعود الجوفاء باجراء اصلاحات داخل البلاد يقصد بها خدمة ذلك الهدف ، ويتجلى هذا فيما يتعلق بناميبيا في الفكرة الأخيرة المسمّاة بالحكومة المؤقتة والمؤلفة من المؤتمر المتعدد الأحزاب . وردّنا على هذا واضح لا غموض فيه ، فلا يمكن أن يكون هناك حل لمشكلة ناميبيا عن طريق العملاء والمتعاونين ، ومثل هذه المحاولة محكوم عليها بالفشل . بيد أنه يتعين علينا ألا نسمح للأمور بأن تسير في المسار الذى يريده العنصريون . انما المطلوب الآن هو تنسيق الأعمال الدولية المشتركة عن طريق مجلس الأمن . فقد ولّى الوقت الذى كان يجرى فيه التشدق بالكلمات فقط والتظاهر بالتفاؤل .

اننا نطالب الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤوليتها على أساس خطتهـــا الـــتي وضعتها لاستقلال ناميبيا . ويبين السبيل الذى انتهجه الاجتماع الـوزارى الطـارئ لمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا ، والوثيقـــة الختامية التي اعتمدت بالاجماع الوسيلة التي تمكّن من تنفيذ تلك الخطة . وتؤيـد الجمهوريـة الديمقراطية الألمانية طلب بلدان عدم الانحياز زيادة الضغط الدولي علـى جنـــوب افريقيا ، بما في ذلك فرض جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لأنـها تمثل وسيلة فعالة لارغام العنصريين على احترام ارادة المجتمع الدولي .

ان الوفاء الثابت بمسؤولية الأمم المتحدة ازاء حل مسألة ناميبيا لا بـــــد أن يقترن في آن واحد برفض كل المحاولات الرامية الى تشجيع السياسة العدوانية لجنـوب افريقيا والسعي الى تحقيق مصالح أنانية عن طريق ما يسمى بسياسة الارتباط البنّاء .

اننا في هذه السنة ، ١٩٨٥ ، نحتفل بمناسبات سنوية هامـــة ، منهـــا الذكرى الأربعون لانشاء الأمم المتحدة ، التي جاء انشاؤها نتيجة مباشـــرة لانتصار تحالف القوى المناوئة لهتلر . وفي الوقت نفسه ، فان هذا الانتصار علـى الفاشيـــة والنازية فتح السبيل نحو تصفية الاستعمار ونحو تقرير الشعوب لمصيرها . وقـد نـال هذا الكفاح دفعة حاسمة الى الأمام بصدور الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . والدليل الناطق بذلك يتمثل في الـــدول الحـــرة المستقلة الآن في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا . ولابد للذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٥١٤ (د — ١٥) أن تحملنا على بذل قصارى جهدنا لجعل سنـة ١٩٨٥ سنة حاسمة على الطريق المفضي الى ناميبيا الحرة المستقلة .

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالاقتباس من الرسالة التالية التي وجّهها ايرخ هونيكر ، رئيس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى منظمة الوحدة الافريقية بمناسبة يوم تحرير افريقيا :

" ان يوم تحرير افريقيا هو مناسبة لي لكي أؤكد أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعلّق أهمية كبرى على وحدة العمل فيما بين الدول الافريقية وحركات التحرير الوطني داخل منظمة الوحدة الافريقية في الكفاح من أجل حفظ وصيانة السلم الدولي وتعزيز الاستقلال الوطني وتسوية مسألة ناميبيا ، وتعزيز الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصري والفصل العنصري . وسوف تواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية تضامنها مع هذا الكفاح العادل وتأييدها له " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على الكلمات الرقيقة التي وجّهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت ، أعتزم الآن رفع الجلسة . ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال بعد ظهر اليوم ، الثلاثاء ، ١١ حزيران /يونيه ١٩٨٥ ، الساعة ١٦/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠